الأنباء
الاثنين 22 يناير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

لقاء لوزراء «أوبيك» والمستقلين سيعقد أبريل المقبل بالسعودية

اجتماع «مسقط» لم يناقش الخروج من اتفاق خفض الإنتاج

رويترز: قالت وكالة الإعلام الروسية نقلا عن بيان لمنظمة «أوبيك» إن الاجتماع التالي للجنة المشتركة بين المنظمة ومنتجي النفط الآخرين سينعقد في أبريل المقبل بالسعودية، وأضافت أن نسبة امتثال دول «أوبيك» والمنتجين غير الأعضاء بالاتفاق بلغت 129٪ في ديسمبر من 107٪ في المتوسط على مدى العام الماضي بأكمله.

مواصلة التعاون

في هذا السياق، قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح إن هناك توافقا بين منظمة «أوبيك» ومنتجي النفط غير الأعضاء على مواصلة التعاون بشأن الإنتاج لما بعد 2018 عندما ينتهي أجل الاتفاق الحالي لخفض الإمدادات.

وأضاف الفالح، على هامش اجتماع للجنة الوزارية المشرفة على تنفيذ اتفاق «أوبيك» الذي عقد أمس في مسقط، إنه إذا زادت المخزونات في 2018 كما يتوقع البعض في السوق، فقد يتعين على المنتجين دراسة تمديد اتفاق خفض الإنتاج إلى 2019 لكن آلية محددة للتعاون لم تتقرر حتى الآن. وأشار إلى أن تمديد التعاون سيقنع العالم بأن التنسيق بين المنتجين مستمر، حيث قال: «ينبغي ألا نقصر جهودنا على 2018 ــ نحتاج إلى التحدث بشأن إطار تعاون أطول.. أتحدث عن تمديد إطار العمل الذي بدأناه، وهو إعلان التعاون، لما بعد 2018، هذا لا يعني الالتزام بذات القيود وحجم التخفيضات أو أهداف التعاون لكل دولة شاركت في الاتفاق في 2016 ولكن طمأنة المعنيين بالأمر والمستثمرين والمستهلكين والمجتمع الدولي بأن هذا الوضع باق، وسوف نعمل معا». وتعتبر هذه أول مرة تثير فيها السعودية علنا إمكانية طرح شكل جديد للتنسيق بين المنتجين بعد 2018، ومن المقرر أن ينتهي في ديسمبر المقبل العمل باتفاق خفض الإنتاج الذي أطلق في يناير الجاري.

خالد الفالح متوسطا محمد باركيندو وألكسندر نوفاك (أ.ف.ب)

التوازن قادم

وقال الفالح إن الاقتصاد العالمي اشتد عوده في حين أدت تخفيضات الإنتاج، التي تحملت السعودية نصيب الأسد منها، الى انكماش المخزونات في أنحاء العالم ونتيجة لذلك فإن سوق النفط ستعود للتوازن في 2018، لكنه أضاف أنه مازال يتعين على المنتجين بذل جهود مضنية كي تستعيد السوق عافيتها واستبعد أن تحقق التوازن في منتصف هذا العام.

من جانبه، أعلن وزير النفط والكهرباء والماء الكويتي بخيت الرشيدي، أن اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة التي تشرف على تطبيق اتفاق خفض إنتاج الخام لن يناقش استراتيجية خروج من الاتفاق، مضيفا أن أي نقاش يخص اتفاق خفض الإنتاج سيتم التطرق له في اجتماع يونيو المقبل. وأوضح الرشيدي أن الاتفاق ساهم في تحسن كبير بأساسيات السوق وسحوبات متواصلة في المخزون النفطي، أسهمت في خفض الفائض في المخزون النفطي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 221 مليون برميل. وأشار إلى أن الاتفاق النفطي ساهم في استمرار تحسن نسب التزام الدول في الاتفاق حيث وصلت إلى 107٪ خلال 2017، موضحا أن جميع الدول التزمت بالاتفاق حتى نهاية العام الحالي.

إصدار عملات رقمية وارد في المستقبل ضمن تطوير نظم المدفوعات

«المركزي»: لن نصدر عملات افتراضية مثل «البتكوين»

أوضح بنك الكويت المركزي في بيان صحافي أن ما يجري التجهيز له من قبل فريق عمل مكون من المختصين في بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية هو تصميم وتجهيز البنية التحتية والأنظمة التقنية للقطاع المصرفي بما في ذلك وسائل الدفع الإلكترونية ومن ضمنها ما يعرف بالعملة الرقمية وذلك تعليقا على ما تناولته بعض وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي حول إصدار بنك الكويت المركزي لعملة رقمية.

وأشار البيان ان العملات الرقمية تختلف عن العملات الافتراضية مثل «بتكوين وغيرها من العملات»، كما أوضح بنك الكويت المركزي أن العملات الرقمية تتميز بمركزية المعالجة للعمليات والتحويلات، وذلك لتعزيز سلامة المعاملات المالية والتجارية وتحمل خصائص الورقة النقدية من ناحية القيمة المكافأة ورقم الإصدار ويتم استخدامها لسداد قيمة المشتريات من السلع والخدمات ومن الممكن استبدالها أمام العملات الأخرى. في المقابل فإن العملة الافتراضية تعتبر أصلا يستخدم كوسيلة للتبادل مقابل أي خدمات أو سلع مقدمة وتتصف العملات الافتراضية باللامركزية وصعوبة التحكم بعملياتها.

وأوضح المركزي أن جهود التحضير لتطوير البنى التحتية لتقنية المعلومات بهدف تطوير وتعزيز كفاءة نظم المدفوعات، وتحسين البيئة التشغيلية وتطوير بيئة الأعمال، فضلا عن محاكاة التطورات العالمية في نظم المدفوعات والتسويات المالية التي توفرها التقنيات الحديثة.

وأكد بنك الكويت المركزي على أن ما يجري تنفيذه فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية لنظم المدفوعات بما في ذلك تجهيز التقنيات الخاصة بالعملة الرقمية، لا يزال في مرحلة التصميم والتنفيذ بحيث ستوفر عند الانتهاء منها الأساس لإصدار العملة الرقمية مستقبلا، وذلك في حال الحاجة لها. ويشمل مشروع تطوير نظم المدفوعات تطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية المتقدمة في إطار التحديث المستمر الذي يقوم به بنك الكويت المركزي بالتنسيق والتعاون مع البنوك المحلية بما يتيح استيعاب مختلف التطورات التي تشهدها نظم وتقنية المعلومات، وذلك حرصا من بنك الكويت المركزي على التطوير المستمر للنظام النقدي والمصرفي في الكويت.

«المباني» تتابع الأعمال النهائية للتوسعة الرابعة

المرحلة الرابعة من «الأڤنيوز» تستعد لاستقبال الزوار قريباً

أكدت شركة المباني، الشركة الرائدة في مجال استثمار وإدارة وتطوير المشروعات العقارية، بأنها في طور الاستعدادات النهائية لافتتاح المرحلة الرابعة من الأڤنيوز التي تضم أكثر من 300 محل والمقرر افتتاحها في نهاية فبراير المقبل، وباستكمالها يصبح الأڤنيوز أكبر مجمع تجاري وترفيهي في الكويت، وأحد أكبر المجمعات في المنطقة والعالم.

وتضم المرحلة الرابعة توسعات لمناطق حالية تشهد حضورا وإقبالا كبيرا من الزوار كمنطقة برستيج، وغراند أڤنيو، والسوق، بالإضافة إلى مناطق جديدة تتميز بتصاميم خلابة، ستقدم بدورها تجربة تسوق حديثة ومتنوعة للمرة الأولى في الكويت وهي الجاردنز، الأركيدز، غراند بلازا، إليكترا، والفوروم. وستحافظ توسعات المناطق الحالية على عناصر التصميم الخاصة بكل منها، معززة بعناصر جمالية جديدة، حيث ستتضمن توسعة برستيج الجديدة قبة إضافية يبلغ ارتفاعها 23 مترا ويتوسطها سلم كهربائي منحن متحرك، كما ستضيف التوسعة حوالي 200 متر طوليا لمنطقة غراند أڤنيو، وستحافظ منطقة السوق على عناصر التصميم التقليدية.

وفيما يتعلق بالمناطق الجديدة فإن منطقة الجاردنز المتصلة بمنطقة برستيج تتميز بالمساحات الخضراء الواسعة التي تحيط بعدد من المطاعم المختارة بدقة لتقدم أرقى تجارب التذوق ضمن محيط تكسوه الأشجار والنباتات. أما منطقة الأركيدز فتتميز بدقة التصميم والمواد المستخدمة في البناء، حيث الموزاييك للأرضيات والخشب المنحوت بدقة لواجهة المحلات التي تمتد على دور واحد تتضمن محلات ذات مساحات صغيرة تقدم البضائع الفاخرة، تتوسطها قبة مصممة من قبل شركة معلقات عالمية مرموقة. ويمكن الوصول الى الأركيدز من خلال برستيج وغراند أڤنيو.

وتعتبر منطقة غراند بلازا خلاصة ما ينتهي إليه غراند أڤنيو، حيث الساحة الرحبة بعرض يبلغ 35 مترا وطول يبلغ 122 مترا، والمستوحاة من أشهر ساحات دول العالم، لتتناسب مع مختلف العروض والفعاليات التجارية والعامة، تحت سقف مذهل يعكس تقنيات القرن الواحد والعشرين الحديثة في التصميم.

وفيما يخص منطقة إليكترا المستوحاة من التايمز سكوير بنيويورك، وشيبويا في اليابان، وكولون بهونج كونج، فإنها ستبهر الزوار بتكنولوجيا الإضاءة المتطورة من خلال واجهات المحلات الرقمية التفاعلية والمختصة بكل ماهو جديد في عالم العروض والتكنولوجيا لتصبح المشهد الأكثر إثارة في الكويت. أما منطقة الفوروم فإن أكثر ما يميزها هو تصميمها الدقيق الذي يتضمن عناصر جمالية باهرة مستوحاة من الهندسة المعمارية الخاصة بشارع ريجنت في لندن، ضمن مساحة دائرية يبلغ قطرها 60 مترا مغطاة بمادة «اي تي اف اي» التي تسمح بدخول ضوء الشمس من دون الحرارة.

كما تضم المرحلة الجديدة منطقة مخصصة لفوكس سينما ـ دار السينما الأكبر والأسرع نموا في منطقة الشرق الأوسط ـ والتي ستتضمن 17 دار عرض صممت بمفهوم وتصميم جديد مزود بأحدث التقنيات لتقدم مزيجا من التجارب المتنوعة، بما فيها صالات السينما الفاخرة التي ستتضمن للمرة الأولى في الكويت خدمة مشاهدة الأفلام مع قائمة طعام منتقاة من قبل الشيف جاري رودز الحاصل على تصنيف نجوم ميشلان والتي يقدمها نادل خاص بهذه الخدمة.

أما الواجهات الخارجية لدور السينما الجديدة فتتميز بإطلالة مبتكرة على طريق الغزالي تزينها إضاءات وشاشات خاصة.

وسيتم خلال السنتين القادمتين افتتاح فندقي والدورف استوريا من فئة الخمس نجوم والذي سيضم 200 غرفة، وفندق هيلتون جاردن إن من فئة الأربع نجوم الذي سيضم 400 غرفة.

ومع افتتاح المرحلة الرابعة ستبلغ المساحة التأجيرية الإجمالية للأڤنيوز نحو 360 ألف متر مربع، على امتداد طولي يبلغ ما يقارب 1,5 كيلومتر، تتضمن ما يزيد على 1100 محل تجاري ومطاعم ومقاهي ومراكز للترفيه ليصبح أحد أكبر وأبرز وجهات السياحة والتسوق والترفيه في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

التوسعة الجديدة لمنطقة برستيج في المرحلة الرابعة

خلال نوفمبر 2017.. لتسجل 2,6 مليار دينار

«بيتك»: 11٪ تراجع الودائع بالعملات الأجنبية

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن النمو السنوي في نوفمبر لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي بلغ 2,5٪، إذ بلغت الودائع 41,7 مليار دينار، تزامنا مع ارتفاع إجمالي النشاط الائتماني للبنوك بنحو 4,3٪ على أساس سنوي، في حين بلغ إجمالي الائتمان في نوفمبر 2017 نحو 35,5 مليار دينار، وذلك وفق آخر المعلومات التي يصدرها بنك الكويت المركزي.

وبلغت قيمة النمو السنوي للودائع نحو مليار دينار من ارتفاع جميع الأنواع الرئيسية للودائع، باستثناء ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية التي تراجعت بنحو 10,9٪. وعند المقارنة على أساس شهري، ارتفعت الودائع بنحو 0,3٪ في نوفمبر مقارنة بـ 41,6 مليار دينار في أكتوبر 2017.

وارتفعت حصة ودائع القطاع الخاص بنحو طفيف، حيث مثلت نحو 84٪ من إجمالي الودائع في نوفمبر 2017، مقارنة بـ 83,8٪ في نوفمبر 2016، بينما تراجعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى نحو 16٪ من إجمالي الودائع في نوفمبر 2017 مقارنة بـ 16,2٪ في نوفمبر 2016. ارتفعت ودائع القطاع الخاص في نوفمبر 2017 بنحو 2,7٪ أي ما يعادل 928,5 مليون دينار على أساس سنوي، وصولا إلى 35 مليار دينار، مقارنة بـ34,1 مليار دينار في نوفمبر 2016، في حين ارتفعت بنسبة 1٪ عند المقارنة على أساس شهري مع 34,7 مليار دينار في أكتوبر2017. وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، وبلغت الودائع بالعملة المحلية نحو 32,4 مليار دينار في نوفمبر 2017، نحو 92,6٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة عن حصتها البالغة نحو 91,4٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص في نوفمبر 2016. ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها في نوفمبر نحو 59,1٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 59,6٪ في الشهر نفسه من 2016، بينما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب إلى 26,1٪ في نوفمبر 2017 مقارنة بـ 25,4٪ في نوفمبر 2016، فيما تراجعت حصة الودائع الادخارية حين بلغت نحو 14,9٪، من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في نوفمبر 2017، مقارنة بـ 15,1٪ في نوفمبر 2016.

تراجعت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية في نوفمبر 2017 بنسبة 2,9٪ على أساس شهري، إذ بلغت ودائع هذا القطاع 6,7 مليارات دينار مقابل 6,9 مليارات دينار في أكتوبر من العام نفسه، أما على أساس المقارنة السنوية فقد ارتفعت الودائع الحكومية بنسبة 1,6٪ في نوفمبر 2017 مقارنة مع 6,6 مليارات دينار في نوفمبر 2016. ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة انخفضت نسبيا إلى 95,3٪ من إجمالي ودائع القطاع الحكومي في نوفمبر مقارنة مع 95,9٪ من إجمالي القطاع الحكومي في نوفمبر 2016، بينما تشكل الودائع تحت الطلب نحو 4,7٪ مقارنة بـ 4,1٪ في نوفمبر 2016.

تشمل 350 نقطة دفع مع شركات محلية وعالمية

«زينون» تطلق محفظة «بوكي» للدفع الإلكتروني

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة زينون محمد الفيصلي عن تدشين تطبيق محفظة «بوكي» الالكتروني الشامل لكافة احتياجات التسوق والدفع في الكويت، مشيرا إلى أن شركة «زينون» واحدة من الشركات الرائدة في مجال الابتكارات الرقمية والخدمات الالكترونية عبر الهواتف الذكية والحواسب اللوحية بالكويت والخليج والشرق الأوسط ليتواكب تطبيقها الجديد مع متغيرات العصر الرقمي وتماشيا مع رؤيتها واستراتيجيتها العالمية.

وأضاف الفيصلي في بيان صحافي أن محفظة «بوكي» الالكتروني يعد تطبيقا شاملا لكل احتياجات التسوق والدفع في الكويت، حيث يتم بموجبه امتلاك قيمة نقدية في تطبيق إلكتروني مسبق الدفع يمكن استخدامها في تحويل مبالغ مالية من محفظة إلى محفظة أخرى، شراء سلع في المؤسسات والمحلات التجارية المشتركة في التطبيق، دفع فواتير الهواتف النقالة والانترنت، شراء الكروت الإلكترونية المسبقة الدفع ك أي ـ تيونز، بلايستيشن، غوغل بلاي وغيرها من الخدمات.

محمد الفيصلي

وأشار الفيصلي إلى أن شركة زينون تملك الملكية الفكرية للتطبيق وهي الوكيل الحصري له في السوق المحلي ودول مجلس التعاون، موضحا أنها قامت بالحصول على كل الموافقات والتراخيص الرسمية من وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى اعتماد التطبيق من غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وأشار إلى أن شركة زينون تهدف إلى تقديم أفضل وأسهل وآمن وسيلة دفع إلكتروني دون مجهود، من خلال تحميل التطبيق على الهاتف وإجراء كل المعاملات ضمن استراتيجية متكاملة تهدف إلى تطوير نظم المدفوعات في الكويت وتقديم خدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة في السوق المحلية تلبي احتياجات الشرائح كافة وتوفير أدوات جديدة ومرنة للعملاء أو للمستفيدين.

وأكد أن التطبيق يفتح آفاقا نوعية في عمليات التسوق والشراء في اكثر من 350 متجرا ومكاناً على مستوى الكويت بالإضافة إلى التعامل مع شركات معتمدة رسميا في الكويت.

عندما يحدثك أكثر من سائق تاكسي عن الأسهم فراجع سريعاً موقف محفظتك

كيف تبتعد عن «الفقاعة» قبل الانفجار؟

القرار الاستثماري في كل الأسواق على اختلافها يقوم على معلومات عن الماضي والوضع الحالي وتوقع من المستثمر للمستقبل وأهم توقع ليس الذي يحقق الربح او قد ينتج عنه خسارة بنسبة من الثروة ولكن الأهم والأخطر توقع الانهيار او انفجار الفقاعات وهو ما قد يحمي الثروة ويحافظ عليها او يعرضها للضياع بشكل كبير. وهناك طريقتان واضحتان لتشخيص الفقاعة بحسب تقرير لـ «فاينانشيال تايمز» وهما:

1 ـ النظر إلى الأساسيات، فإذا كانت قيمة الأصول غير المرغوب فيها تفوق التدفقات النقدية التي يمكن أن تحققها فهذه علامة تحذيرية. وينطبق المثال السابق على «بتكوين» التي لا تحقق أي تدفق نقدي.

2 ـ التأمل والتركيز في أمور مثل اتجاهات الإعلام وهوس الناس بالأصول؟ والتساؤل هل يقدم سائقو الأجرة نصائح حول سوق الأسهم؟

تعلم من الماضي

ويعرض التقرير نموذجين للتوقعات الأول في عام الانهيار، قال المستثمر «جيريمي غرانثام» إن السوق تبدو عليه علامات الدخول إلى مرحلة الانفجار أو الذوبان.

رغم أنه معلوم أن التنبؤ بحدوث الانفجار ليس سهلا، توقع «غرانثام» المعروف دوما بتوقعاته المتشائمة، ارتفاع مؤشر «إس آند بي 500» من 2700 نقطة إلى 3500 نقطة قبل انهيار السوق. في المقابل قال البروفيسور الأميركي «إيرفينغ فيشر» إن الأسعار وصلت إلى ما يشبه قمة مرتفعة بشكل دائم قبل الانهيار بأشهر قليلة وكان «فيشر» أحد الأثرياء في هذا العصر علاوة على كونه أفضل اقتصادي آنذاك، لكنه فقد ثروته وسمعته جراء هذا الانهيار الذي وصفت الأخطار السابقة له بأنها من باب المبالغة فقط.

هوس المضاربة

في الوقت الراهن فإن الطريقتين تعكسان وضعاً مختلفا، فالقيم مرتفعة لأسباب معقولة، لكن أيضا هناك علامات أخرى على هوس المضاربة، وبالنظر إلى ارتفاع أسعار السندات فلا عجب أن الأسهم أيضا مرتفعة

في أواخر التسعينيات خلال فقاعة «دوت كوم»، بلغت قيمة بائع الكتب عبر الإنترنت «أمازون» ما يتجاوز قيمة جميع بائعي الكتب في العالم، وهو مثال واضح وصريح على الهوس. لكن حاليا بلغت قيمة شركة التجارة الإلكترونية (الأوسع نشاطا من ذي قبل) ما يتجاوز ما كانت عليه خلال ذروة الفقاعة، ومقارنتها بأي عدد من بائعي الكتب الآن سيكون غريبا وظالما لهؤلاء البائعين.

قصص هوس «التوليب» الهولندي في القرن السابع عشر أكثر وضوحا، وأبرزها عندما بيعت زهرة «سيمبر أوجسطس» مقابل قصر في أمستردام. بعد 200 عام من انفجار الفقاعة علق الكاتب «تشالز ماكاي» على الأمر ساخرا بقوله إن كل طبقات السكان بما في ذلك أدنى السكان كانوا يتاجرون في «التوليب».